قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٨ من يوليو ٢٠١٣ ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم (٦) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١ ؛

وعلى ما عرضه نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولى ؛

قـــــرر

(المـادة الأولى)

تشكل مجموعة عمل لمتابعة برنامج الحكومة المصـرية لحماية المسـار الديمقراطى من كل من :

أولاً - «عن الحكومة» :

السيد الدكتور/ زياد بهاء الدين - نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التعاون الدولى .

السيد/ منير فخرى عبـد النور - وزير التجارة والصناعة .

ثانياً - «عن رئاسة الجمهورية» :

السيد المستشار/ علـى عـوض - المستشار الدستورى لرئيس الجمهورية .

السيد الدكتور/ مصطفى حجازى - المستشار السياسى لرئيس الجمهورية .

ثالثاً - «عن الشخصيات العامة» :

السيد الدكتور/ عمرو الشبكى .

السيد الدكتور/ عز الدين شكرى .

(المـادة الثانية)

تختص هذه المجموعة بمتابعة برنامج الحكومة لحماية المسار الديمقراطى خلال المرحلة الانتقالية بما يحقق المشاركة السياسية والمجتمعية لكل أبناء الوطن ووضع الضوابط التى تكفل استمرار المسار الديمقراطى بشكل سليم ويضمن الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين ويكفل للشعب المصرى الاختيار الحر لبرلمان ورئيس منتخبين ، وتتولى القيام بالآتى :

١ - متابعة استكمال خارطة الطريق وفقًا لما جاء فى الإعلان الدستورى بما يضمن مشاركة كل القوى السياسية .

٢ - متابعة جهود الحكومة نحو توفير الأمن والاستقرار للمواطنين والحماية لأرواحهم وحرياتهم وممتلكاتهم ومكافحة العنف والأرهاب أو الخروج على القانون .

٣ - متابعة بناء المؤسسات التى تساهم فى دعم المسار الديمقراطى مثل تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان ، والمجلس القومى للمرأة ، والمجلس القومى للعدالة والمساواة ، وتمكينها جميعًا من القيام بأدوارها .

٤ - التشاور مع القوى السياسية والمجتمع الأهلى ، والعمل على استكمال الإطار القانونى والإدارى والتنفيذى الذى يضمن اكتمال ونزاهة العملية الديمقراطية .

٥ - المساهمة فى حماية الحقوق والحريات العامة لكل المواطنين وفقًا للمبادئ الدستورية والقوانين والمواثيق والاتفاقات الدولية ، بما فى ذلك ضمان حق التظاهر السلمى وفقًا للقانون والمعايير الدولية .

٦ - متابعة جهود الحكومة نحو إتاحة العمل السياسى والمشاركة فى التنافس الديمقراطى لكل المواطنين دون إقصاء لأحد ، عدا الخارجين على القانون والمحرضين على العنف .

٧ - متابعة التزام كل الأطراف الراغبة فى المشاركة بالمسار السياسى بنبذ العنف دون قيد أو شرط ومع تسليم السلاح .

٨ - متابعة جهود الحكومة فى التصدى لكل أشكال التعرض لدور العبادة واحترام حق جميع المواطنين فى ممارسة شعائرهم الدينية بحرية وأمان فى حدود النظام العام وعدم استخدام دور العبادة فى العمل السياسى والعمل على تأسيس ثقافة وممارسات عدم التمييز بين المواطنين واقتراح التشريعات التى تحمى المواطنة والمساواة بين كل فئات المجتمع المصرى .

٩ - العمل على وضع الإطار القانونى والمهنى الذى يحمى حرية الرأى والتعبير ووضع مواثيق الشرف الصحفى والرقابة الذاتية على الإعلام واستقلاله .

١٠ - دعوة كل المواطنين للتكاتف والتوجه لبناء الوطن ودعم الاقتصاد المصرى وإعلاء قيم العمل وزيادة الإنتاج .

١١ - وضع برنامج قومى للعدالة الانتقالية لإعادة التوافق والوحدة والوئام للمجتمع المصرى عن طريق آليات المكاشفة والمحاسبة والمصالحة واستكمال أعمال لجان تقصى الحقائق من مختلف الجرائم ومتابعة إصدار قانون العدالة الانتقالية .

(المـــادة الثالثة)

تضع مجموعة العمل القواعد المنظمة لاجتماعاتها واتخاذ قراراتها وإصدار توصياتها فى أول اجتماع لها وتقدم تقريـراً بتوصياتها ونتائج أعمالها أولاً بأول وبصفة دورية إلى كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطنى ولجنة المصالحة الوطنية .

ولمجموعة العمل فى سبيل أداء مهامها واختصاصاتها أن تطلب من أى من الجهات المعنية الحكومية ، وغير الحكومية تزويدها بما تطلبه من بيانات أو معلومات تتصل بهذه الاختصاصات ، ولها أن تدعو ممثلين لهذه الجهات كما لها دعوة أيًا من الشخصيات العامة والسياسية لحضور اجتماعاتها دون أن يكون له حق التصويت .

(المـــادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٩ شوّال سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٥ سبتمبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتـور/ حـازم الببـلاوى

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٣/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٥١٣٠ س ٢٠١٣ - ١٦٠٧